القطامي لـ«الوطن»: إعفاء مديري صالتين من صالات الخزن والتسويق لبيعهم بطاطا للتجار في السويداء

| عبير صيموعة

يبدو أن خطوة إدارة المؤسسة السورية للتجارة بإرسال ٨٠ طناً من البطاطا بهدف تثبيت الأسعار في أسواق السويداء وكسر احتكار المادة من التجار بعد أن تجاوز سعر الكيلو ٣٥٠ ل.س لم يجد نفعاً بعد أن جرت الإشارة إلى أن معظم هذه الكميات ذهبت بأسعار الجملة البالغة ٢٥٠ ل.س للكيلو الواحد إلى تجار المحافظة أنفسهم بعد أن جاء التوجيه من فرع المؤسسة بتوزيع الكميات على تجار الجملة الأمر الذي آثار الكثير من الهرج حول آلية العمل المتبعة في فرع المؤسسة في السويداء كما أدت إلى وضع الكثير من التساؤلات؟

إلا أن مديرة فرع المؤسسة السورية للتجارة في السويداء المهندسة هيام القطامي أكدت لـ«الوطن» أنه تم إغراق جميع الصالات في المحافظة والتابعة للمؤسسة سواء الخزن والتسويق أو صالات الاستهلاكية بمادة البطاطا وجرى التوجيه إلى تصريف المادة للمواطنين حصرا بمبلغ ٢٥٠ ل. س بالجملة للكيلو الواحد و٢٦٠ ل. س بالمفرق لافتة إلى أن قرار بيع التجار كان للمادة المتبقية والتي لا تتجاوز كميتها ٢ طن للحيلولة دون تلفها أو خسارتها بعد أن تم توزيع باقي المادة على الصالات موضحة أن إدارة الفرع قامت بإعفاء مديري صالتين من صالات الخزن والتسويق في المحافظة على خلفية بيع البطاطا بالشوالات للتجار من ضمن الصالات علما أن التعليمات التي تم إعطاؤها للصالات كانت بعدم بيع ما يزيد على شوال واحد زنة ٢٥ كيلو وللمواطنين حصراً.

وأشارت قطامي إلى أنه يتم العمل حالياً على جلب ١٢٠ طناً من البطاطا سيتم وصولها خلال يومين إلى صالات المؤسسة السورية للتجارة لكسر الاحتكار والأسعار على حد سواء مطالبة الأهالي بالتوجه إلى الصالات وبناء جسور الثقة مع العاملين ضمنها لأنها تعمل لمصلحتهم ومن أجلهم.

إسمنت طرطوس من الخسارة إلى الربح

دراسة لتحويل المعمل إلى الفحم الحجري.. وعقد مع شركة روسية لتخفيض استهلاك الفيول

| طرطوس- محمد حسين

كشف المدير العام للشركة العامة لإسمنت طرطوس المهندس علي سليمان عن وجود دراسة لتحويل المعمل من الفيول إلى الفحم الحجري وسيتم طرح هذه الدراسة على مجموعة فرعون ولاحقاً على الوزارة لأخذ الموافقة عليها، مبيناً أن مشروع الفحم الحجري مشروع إستراتيجي يمكن أن يردّ تكلفته خلال ٥ سنوات، علماً أن أغلب مصانع الاسمنت في العالم تعمل على الفحم الحجري.

وأوضح سليمان أن كلفة الفيول والكهرباء تعادل ٧٥٪ من الكلفة الإجمالية لصناعة الاسمنت في معمل طرطوس والفحم الحجري يوفر نحو ٣٠٪ وأي توفير هنا يكون بمنزلة أرباح للشركة، وهناك مشروع لشركة روسية لاستخدام تجهيزات لتخصيب الفيول سيحقق في حال تنفيذه وفراً بحد أدنى يصل إلى ١٠٪ من الفيول وهذا العقد أيضاً قيد التصديق.

وحول واقع العمل في الشركة بين سليمان أن عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ شهدتا خسارة للشركة بحوالي ثلاثة مليارات ليرة، إلا أن الشركة خلال عام ٢٠١٦ انتقلت إلى الربح وبلغت الأرباح الصافية نحو ملياري ليرة وأرجع ذلك إلى العمرات الشاملة التي أجريت والصيانات الدورية وزيادة إنتاجية الساعة إضافة للتعاون الكبير من العاملين في الشركة.

وحول ارتفاع أسعار الإسمنت أكد سليمان أنها حصلت بسبب رفع أسعار مادة الفيول والكهرباء ومع ذلك فهي حتى الآن أدنى من مثيلاتها في الدول المجاورة، ورغم الارتفاع فالشركة تخسر حتى الآن ٢٠٠٠ ليرة بكل طن.

> رغم رفع أسعار الإسمنت.. الشركة تخسر /٢٠٠٠/ ليرة بكل طن

من جانب آخر أشار المهندس سليمان إلى أن العمل حالياً بين شركات إنتاج الاسمنت في بلدنا كعائلة واحدة في موضوع التكامل وتبادل الخبرات على عكس ما كان سائداً قبل الأزمة.

وحول الأرقام التي تصرف على إصلاح الآليات الثقيلة في المقالع نوّه سليمان بأن الشركة فكرت منذ زمن طويل بأن كلفة الإصلاح عالية لهذه الآليات ولذلك لجأنا للتعاقد مع القطاع الخاص وتعهد المقالع ومنذ عام ٢٠٠٤ بدأت الشركة بتنسيق هذه الآليات لعدم اقتصاديتها.

وحول العقد مع شركة فرعون أشار سليمان إلى أنه لتطوير الشركة حيث قدمت المجموعة التجهيزات اللازمة للتطوير وأنجزت ساحة التجانس المهمة للعمل والإنتاج إضافة لمعدات أخرى.

مشروع قانون جديد لتوحيد التشريع بين المصالح العقارية والقضاء

زغلول لـ«الوطن»: أكثر من ٧٠ بالمئة من الوثائق العقارية تم إتلافها في المناطق الساخنة

| محمد منار حميجو

قال القاضي العقاري محمد خير زغلول: إن نسبة الوثائق التي تم إتلافها بأعمال تخريبية في المناطق الساخنة تجاوزت ٧٠ بالمئة، كاشفاً عن مشروع قانون يتضمن توحيد التشريع القانوني سيناقش في مجلس الوزراء قريباً.

ووافق مجلس الوزراء في جلسة الثلاثاء الماضي على مشروع القانون الناظم لإجراءات إعادة تكوين الوثيقة العقارية المفقودة أو التالفة جزئياً أو كليا واعتبارها تتمتع بالقوة الثبوتية للحفاظ على حقوق المواطنين وإعادة الاستقرار للقطاع العقاري.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف زغلول: إنه بحسب معلوماتي لم يتم إنقاذ سوى ملفات داريا والزبداني العقارية في ريف دمشق، مشيراً إلى المحاولات العديدة لإخراج الملفات من دوما ولكن دون جدوى رغم أن المعلومات تشير إلى أن قسماً كبيراً منها مازال محفوظاً إلا أنه لا يمكن البناء عليها باعتبار أنها صادرة من الطرف الآخر الذي لا يمكن الوثوق به.

وأوضح زغلول أن مشروع قانون توحيد التشريع العقاري سيوحد العمل بين السجل والقضاء العقاري وذلك بأنه سيمنح للأول صلاحيات أكثر عبر ترميم الوثيقة العقارية أو تسيير أمور المواطنين من دون اللجوء إلى القضاء.

ورأى زغلول من الأولى صدور مشروع قانون القضاة العقاريين ومن ثم مشروع قانون توحيد التشريعي العقاري وأخيراً إقرار مشروع ترميم الوثائق العقارية، باعتبار أن الأول والثاني ينظم عمل المصالح العقارية والقضاء وهذا ما يساهم في ترميم وإنشاء الوثائق العقارية.

وعما يتعلق بترميم الوثائق العقارية أكد زغلول أن المقصود من مشروع القانون هو ترميم الوثائق المحفوظة لدى الدولة، موضحاً أنه في حال كان هناك جزء من هذه الوثائق فإن المصالح العقارية ترممها من دون اللجوء إلى القضاء وفي حال لم يبق منها شيء فإنه يضطر للجوء إلى القضاء العقاري.

وأضاف زغلول: إن مهمة القضاء إنشاء الوثيقة العقارية وبناء عليها تعتمدها مديرية المصالح العقارية، مبيناً أنه في حال تم إتلاف الوثيقة العقارية المحفوظة في مديرية المصالح العقارية ولدى المواطن ما يثبت ملكيته فإنه يقدمها إلى القضاء الذي بدوره ينظر فيها ومن ثم إصدار حكم قضائي بإنشائها من جديد لتعتمد لدى المصالح العقارية. ورأى زغلول أن مشروع ترميم الوثائق العقارية أعطى صلاحيات جديدة لمديرية المصالح العقارية في ترميم الوثيقة العقارية ولو كانت متلفة بشكل جزئي أو أنها غير صالحة للاستخدام، مؤكداً أنه في حال لم يكن هناك أي وثيقة يتم اللجوء إلى القاضي العقاري لإنشائها من جديد وقراره يكون قابلا للاستئناف أمام محاكم الاستئناف المدنية.

وأكد زغلول أنه سيكون هناك عمل كبير للقضاء العقاري على ضوء المشاريع القوانين التي تم إعدادها، وخصوصاً فيما يتعلق بترميم الوثائق العقارية التي تحتاج إلى جهد كبير ولاسيما أن قسماً كبيراً منها تم إتلافها في المناطق الساخنة ومن هذا المنطلق فإن هذه المشاريع سيكون لها دور كبير في تحقيق مصالح المواطنين بإثبات ملكيتهم لعقاراتهم.

وأكد زغلول أن الكثير من أبناء ريف دمشق يراجعون القضاء لتثبيت ملكيتهم للعقارات مشيراً إلى أن القضاء يتشدد في مسألة طرق تثبيت العقار حفاظا على حقوق المواطنين.

> توسيع صلاحيات المصالح العقارية بترميم الوثيقة العقارية

قرض هندي بـ٢٥ مليون دولار يطلق الإنتاج التجريبي لحديد حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

بعد أكثر من ٧ سنوات على توقفها، وبعد تعثر كبير في مشروع تطوير معمل صهر الخردة فيها بسبب الظروف الأمنية، من الخبراء الهنود العاملين في شركة أبولو الهندية المتخصصة في إنتاج الحديد الصلب، انطلقت أمس عمليات التشغيل التجريبي في حديد حماة، بعد أن وفرت لها الحكومة مستلزمات الإنتاج، لأنها من أهم شركات القطاع العام الصناعي في سورية.

وذلك بعد تنفيذ الخبراء الهنود عمليات تطوير معمل صهر الخردة بموجب العقد الذي أبرمته الحكومة السورية مع شركة أبولو الهندية منذ أكثر من سبع سنوات بهدف رفع الطاقة الإنتاجية لمعمل الصهر من ٦٠ ألف طن إلى ٢٨٨ ألف طن والممول بموجب اتفاقية القرض الهندي بمبلغ ٢٥ مليون دولار الموقعة بين الحكومة السورية ممثلة بهيئة التخطيط والتعاون الدولي والحكومة الهندية ممثلة بـ«إكزيم بنك» الهندي المصدّق عليها بالمرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٨.

واطلع محافظ حماة محمد الحزوري على عمليات التشغيل التجريبي لمعمل صهر الخردة واستمع من المدير العام للشركة المهندس عبد الكريم الموسى إلى شرح عن اللمسات الأخيرة لإعادة إقلاع المعمل والإجراءات والتدابير المتخذة لتدارك وتلافي الملاحظات الفنية والثغرات التصميمية التي ظهرت خلال عملية التشغيل التجريبي وخصوصاً في فرني الصهر وآلات الصب وقوالب البيليت، مؤكداً أن إدارة الشركة وفنييها وعمالها يعملون كفريق واحد لتذليل أي عقبات تقف في وجه انطلاق العملية الإنتاجية في الشركة بالتعاون مع الخبراء الهنود وبخاصة فيما يتعلق بالأمور التقنية كإنجاز البرمجيات والمعايرات اللازمة لتشغيل بعض الأجهزة والآلات.

بدوره نوه المحافظ بالجهود الكبيرة التي يبذلها مهندسو وفنيو وعمال الشركة في تجهيز كل الآلات وإعادة تشغيلها.

وأكد أن معمل حديد حماة يعد من أهم منشآت القطاع العام الصناعي في سورية وسيشكل بعد معاودة العملية الإنتاجية فيه رافداً قوياً للاقتصاد الوطني وتشغيل اليد العاملة.

اللجان التي تتابع تجمعات النازحين من دون صلاحيات

محافظ القنيطرة: تكلفة البنية التحتية في تجمعات سبينة وحجيرة والحسينية ١,٢ مليار ليرة وتكلفة الشبكة الكهربائية ملياران

| القنيطرة - الوطن

لأول مرة عضو مجلس محافظة يطالب بالنقد والنقد الذاتي وعقد جلسة استثنائية لمجلس القنيطرة لمعرفة ما له وما عليه وماذا حقق المجلس منذ انتخابه وحتى تاريخه وهذه سابقة في القنيطرة، والحقيقة أن هذا مطلب حق وبدورنا نطالب المجلس بمناقشة أداء المديريات وبمعدل واحدة كل جلسة وماذا قدمت وخطة عملها خلال العام والصعوبات التي تعاني منها.

من جانبه بسام الشرعبي العنزي تحدث عن اللجان التي تتابع تجمعات النازحين ومن دون صلاحيات وغالبا ما تعود بخفي حنين ومن دون نتائج ملموسة للمواطنين، إضافة إلى تباطؤ وتراخي المحافظة في نقل ملكية الأرض التي قدمها مجلس مدينة قطنا، وحرصه على أبناء القنيطرة المقيمين ضمن قطنا وتقديم ما يلزم من خدمات.

ومن المطالب إحداث مجمع تربوي في تجمع عرطوز وفتح الطرقات في مدينة البعث وتجمع الفضل ومكافحة ظاهرة الكلاب الشاردة في عين عيشة وضرورة عودة المهجرين إلى بيوتهم في شبعا وتجمع مفرق حجيرة ومعاناة الأهالي من غلاء وارتفاع أجار البيوت وانتخاب رئيس مجلس بلدي بتجمع شبعا وغياب ريف دمشق خدمياً عن شبعا، والمطالبة بتشكيل لجنة للتنسيق مع محافظة ريف دمشق لتقديم الخدمات بالتجمع المذكور وإحداث مكتب لرعاية شؤون الجرحى في محافظة القنيطرة، وتمت الإشارة إلى عدم وصول مادة مازوت التدفئة إلى مستحقيها من المهجرين وحرمان مهجري سبينة المقيمين في أشرفية صحنايا من المادة وتمت المطالبة بضرورة دعم مربي الفروج. بدوره محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر قدم الشكر لمن طرح هموم أبناء القنيطرة، مؤكداً أن أبناء المحافظة أينما وجدوا هم أمانة في أعناقنا جميعاً. وأشار المحافظ إلى إمكانية تقديم الخدمات للمواطنين بشكل مباشر أو من خلال التوسط والتنسيق مع المحافظات التي يتواجدون فيها.

ولفت عبد القادر إلى تكليف نائبه مع الشعب الحزبية لزيارة التجمعات التي لا تخدم من القنيطرة لإعداد الكشوف لمخاطبة الجهات المعنية لتأمين الاعتمادات اللازمة وتقديم الخدمة الأفضل والأمثل لأبناء المحافظة أينما وجدوا. وبين محافظ القنيطرة أن تكلفة البنية التحتية في التجمعات التي حررها الجيش من الجماعات الإرهابية سبينة وحجيرة والحسينية تقدر بنحو ١,٢ مليار ليرة والشبكة الكهربائية نحو ملياري ليرة.

رد

تأمين الشحن مرهون بتوافر البواخر

إشارة إلى ما نشر في صحيفة «الوطن» العدد ٢٥٨٨ تحت عنوان «٧ بواخر في مرفأ طرطوس ولا تصدير للحمضيات رغم الوعود»، فإننا نبين بخصوص ما أوضحه خلدون أحمد (مدير القرية الروسية السورية) حول الأجور الباهظة التي تبلغ ضعف الأجور عن الحمضيات المصرية، إضافة إلى عدم تأمين السفن في الوقت المناسب وحتى في حال تأمينها تتأخر كثيراً في الوصول إلى المرافئ الروسية، الآتي:

قامت وزارة النقل بعدة إجراءات بخصوص تصدير المنتجات الزراعية وخاصة الحمضيات نذكر منها:

١- الإعفاء من العمولات التي تتقاضاه شركة التوكيلات الملاحية من الوكيل الملاحي الخاص.

٢- الإعفاء من الرسوم المفروضة على الشحنات الزراعية من غرفة الملاحة البحرية السورية.

٣- تخفيض البدلات المرفئية بنسبة ٧٥٪ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٠٩ تاريخ ٣/١٠/٢٠١٦.

٤- تخفيض البدلات المترتبة على طائرات الشحن للمحاصيل الزراعية ٥٠٪ من البدلات المنصوص عنها بالمرسوم رقم ٤٠٤/ ٢٠٠٠.

٥- افتتاح خط مباشر بين مرفأ اللاذقية ومرفأ نوفوروسيسك الروسي وتأمين سفن حاويات مبردة من شركة CMA-CGM.

واستناداً إلى ما ذكر أعلاه، فإن وزارة النقل لم توفر جهداً بخصوص الموضوع المذكور أعلاه.

وزير النقل
المهندس علي حمود

وزير السياحة يحدد ضوابط تقاضي بدل خدمات منشآت المبيت والفنادق السياحية

| الوطن

أصدر وزير السياحة بشر يازجي القرارين رقم ٥٠٠ الناظم لضوابط تقاضي بدل خدمات منشآت المبيت السياحية مستوى (٢-٣-٤) نجوم، ورقم ٥٠٥ لبدل خدمات الفنادق السياحية مستوى نجمة واحدة ويشمل القراران الحد الأعلى للخدمات وفق سوياتها وأحكام تطبيقها وآلية الإعلان عنها.

وألزم القراران أصحاب ومستثمري منشآت المبيت السياحية بالإعلان عن أسعار بدل الخدمات المقدمة في منشأتهم، والالتزام بأن يكون العاملين في قسم الاستقبال من خريجي كليات السياحة أو المعاهد الفندقية أو مراكز التدريب السياحي والفندقي أو المراكز السياحية الخاصة والالتزام بالاستقبال اللائق للنزلاء وفق الأصول الفندقية.

والالتزام بارتداء اللباس الموحد الخاص بالمنشأة من قبل كل العاملين فيها وتمييز لباس عاملي قسم الاستقبال عن غيرهم من عاملي باقي أقسام المنشأة، والالتزام بوضع اللائحة الاسمية الخاصة بكل عامل من عمال المنشأة، ووضع الشروط الفنية والخدمية المحددة بموجب الدرجة السياحية للمنشأة في بهو الاستقبال (اللوبي) الخاص بالمنشأة، وإجراء الصيانة الفورية اللازمة له في حال الحاجة والمحافظة على نظافة المدخل الرئيسي للمنشأة بشكل دائم حتى في حال كان مشتركاً مع فعاليات أخرى.

كما ألزم القراران بضرورة التقيد بالتعميم رقم ٢٠٦/ص تاريخ ١٤/٧/٢٠١٦ والمتعلق (بأصول التسمية والعناية بواجهات المنشآت السياحية والمحيط السياحي) والإعلان عن اسم المنشأة بلوحة اسمية مناسبة ولائقة والدلالة على درجة التأهيل أو التصنيف بالنجوم ضمن اللوحة وبما يمكن الزبون من قراءتها بسهولة، وبالالتزام بالحصول على السجل السياحي أصولاً وتدوينه ضمن الفواتير المعمول بها في المنشأة وكافة مطبوعاتها ولوائح أسعارها.

والالتزام بوضع منظومة مراقبة وتسجيل في بهو ومدخل الفندق الخارجي، والالتزام باستخدام سجل الكتروني (برنامج خاص بالنزلاء)من قبل منشآت المبيت من الدرجة الممتازة (٤ نجوم) والدرجة الأولى (٣ نجوم) مطابق للسجل الورقي الخاص بالجهات المختصة، ويكتفى بالسجل الورقي في فنادق الدرجة الثانية (نجمتان).